الأنباء
الاربعاء 8 مارس 2017

م. محمد الهدية

خليل الصالح

نايف المرداس

مبارك الحريص

عيسى الكندري وعسكر العنزي

محمد الدلال واسامة الشاهين وعلي الدقباسي وماجد المطيري وخالد العتيبي والحميدي السبيعي وثامر السويط

الشيخ خالد الجراح متحدثا

تمديد عمل «الداخلية والدفاع» لمدة شهرين لدراسة تعديل قانون الانتخاب

تشكيل لجنة تحقيق في التجاوزات الإدارية والمالية في وزارة الصحة

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حديث مع حمدان العازمي بحضور ثامر السويط والحميدي السبيعي

د. وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي ود. عبدالكريم الكندري ورياض العدساني

عسكر: «الداخلية والدفاع» تسعى لتقديم تقرير متكامل عن تعديلات قانون الانتخاب

عاشور: تراجع الحكومة عن تأييد خفض سن الحدث ارتبط باعتراضات منظمات دولية

دميثير: لابد من حماية «الأحداث» وأسرهم من خلال سنّ التشريعات الملائمة

الخليفة: لا يجوز حجز «الأحداث» مع المجرمين ومهربي المخدرات

صفاء الهاشم: نثمّن تجاوب الحكومة بخصوص قانون «الأحداث» والتعديلات مستحقة

تتمة المنشور ص 45

5 ـ مستشفى العدان الجديد وتصميم المستشفى.
6 ـ عقد شركة (أتنا).

وتلا الأمين العام طلبا آخر بشأن تشكيل لجنة للتحقيق في التجاوزات والمخالفات التي أوردها ديوان المحاسبة في الحساب الختامي لسجلات وزارة الصحة 2016/2015 وأي تجاوزات وان تقدم اللجنة تقريرها خلال 3 اشهر.

● مرزوق الغانم: المشترك تشكيل لجان تحقيق لكن كل طلب يختلف في مواضيعه وليس من المنطق تشكيل 5 لجان تحقيق في مواضيع متشابهة، اذن تشكل لجنة تحقيق تدرس كل المواضيع المدرجة في الطلبات وكل من قدم طلبا فطلبه مجاب.

ووافق المجلس على دمج كل الطلبات المقدمة.

● جمعان الحربش: هناك طلب تكلف به لجنة المال العام لأن الموضوع يتعلق بالمال العام.

● سعدون حماد: قدمنا تشكيل لجنة تحقيق محايدة ونرفض ذهابها الى لجنة حماية المال العام.

● مرزوق الغانم: الطلب الأخير به إشكالية لائحية، حيث ان الطلب به وزارة الصحة وهي المعنية بها واللجنة الصحية.

● رياض العدساني: نوافق على دمج المقترحات لكن الأمور المالية والإدارية في العلاج بالخارج.

● مرزوق الغانم: كل الطلبات مرتبطة وسأصوت على تشكيل لجنة التحقيق المحايدة.

● مرزوق الغانم: كل ما جاء من طلبات تذهب إلى لجنة مختصة محايدة.

سعد الخنفور: طالما الأمر يخص وزارة الصحة يذهب الى اللجنة الصحية.

● مرزوق الغانم: الموافق على دمج كل الاقتراحات وتذهب الى لجنة تحقيق خاصة يرفع ايده.
40 من 56 موافقة.

تشكيل لجنة التحقيق

انتقل المجلس الى تشكيل لجنة التحقيق في التجاوزات المالية والادارية في المكاتب الخارجية ووزارة الصحة من 5 اعضاء.

● رياض العدساني: أطالب بأن اقتراحي يذهب الى لجنة حماية المال العام.

● جمعان الحربش: هناك طلب خاص بلجنة حماية المال العام وتذهب الى لجنة خاصة.

وترشح لعضوية اللجنة النواب اسامة الشاهين، صلاح خورشيد، سعدون حماد، فيصل الكندري، عمر الطبطبائي، علي الدقباسي، مرزوق الخليفة، وليد الطبطبائي، مبارك الحجرف، طلال الجلال، ماجد المطيري، خليل الصالح، عسكر العنزي ويوسف الفضالة.

وانسحب النواب: ماجد المطيري وخليل الصالح ومبارك الحجرف.

وفاز بعضوية اللجنة النواب اسامة الشاهين وصلاح خورشيد وسعدون حماد وعمر الطبطبائي وفيصل الكندري.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

● مرزوق الغانم: لدينا طلبات رفع الحصانة.

طلبات رفع الحصانة

تقرير لجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب احمد الفضل في القضية رقم 2016/4 جنح مرئي ومسموع.

● محمد الدلال (رئيس اللجنة التشريعية): القضية مقدمة من سعيد محمد توفيقي ضد احمد الفضل جنح مرئي ومسموع لتوجيه ألفاظ وعبارات للشاكي نالت من كرامته وأساءت إليه.

الشكوى المنظورة تتعلق بجنح مرئي ومسموع أثناء استضافة الفضل بلقاء تلفزيوني في (سكوب) في 2017/2/18 وآخر موعد للبت 2017/3/15.

اللجنة عقدت اجتماعين وطلبت حضور النائب لكنه اعتذر وبحثت الموضوع من حيث توافر الكيدية من عدمها ورأت اللجنة بالموافقة بأغلبية الأعضاء على رفع الحصانة عن الفضل.

ورأت الأقلية توافر الكيدية لأن الشاكي شخصية عامة وعليه تقبل النقد العام.

● احمد الفضل: الكتاب الوارد لكم برفع الحصانة عني في كافة القضايا، ورأي الأقلية يجب ان يدون ويسمع، ويجب ان أعرف من رفع الحصانة عني ومن لم يرفعها واي قضايا رأي ارفعوا الحصانة عني.

● محمد الدلال (رئيس التشريعية): ذكر في التقرير رأي الأقلية، يبقى ذكر الاسماء من صوتت فهذا لا يذكر في التقرير، ومهمتنا إرسال الكتاب لاستدعاء الشخص المشكو في حقه.

● أحمد الفضل: اذا فيه كيدية استدعوني ما دون ذلك ارفعوا عني الحصانة.

● صالح عاشور: قرأت التقرير كاملا ولم أجد فيه كلمة تمس الشاكي، ولم يبن ما هي نوع الاساءة، فيفترض تبيان الاساءة فكيف تتخذ موافقتنا خصوصا ان الشاكي شخصية عامة ويفترض ان يتقبل هذا الشيء.

● علي الدقباسي: نخاف من ضياع وقت المجلس ونروح للتصويت مباشرة.

● مرزوق الغانم: صوت قرار المجلس بعدم المناقشة إنما لا تصورني كأنني أخالف اللائحة وطُلب نقطة نظام أعطيت للملاحظة على التقرير.

وأحسن النية في الكل وسيرنا وفق اللوائح.

● خالد الشطي: هذه مفاهيم لا يتم تفضيل فيها شيء عن شيء ولا يجوز انتهاك الدستور من اجل اجندات اخرى، والمساس بحصانة النواب بهذا الشكل مرفوض وغير دستوري، ويجب ألا نفرط في مسألة الحصانات بطريقة فجة.

● صالح عاشور: نحن لا نضيع وقت المجلس ونحن اكثر الناس حرصا على وقت المجلس ولكن الكيدية واضحة في القضية، حيث انها قبل العضوية والتقرير لم يتضمن اي كلمة تجريح ولا نقبل الاتهام بضياع وقت المجلس.

محمد الدلال (رئيس اللجنة التشريعية): القضية قبل العضوية والكيدية غير متوافرة، ومرفق مذكرة النائب العام كاملة، والأخ أحمد سب الشاكي.

● علي الدقباسي: لم أذكر اسماء من 11 سنة عملت معكم، وأجندتي الله والوطن ومصلحة المواطنين، لدينا قضايا غاية في الأهمية، عودة الجناسي والحفاظ على كرامات الناس.

● احمد الفضل: الإجراءات المتبعة لابد ان تذكر اللجنة اسمه ونروح للقضاء ولا تصورني وكأني معطل لوقت المجلس.

جرى التصويت برفع الأيدي على رفع الحصانة عن النائب احمد الفضل، وجاءت نتيجة التصويت كالتالي:
40 من 47
موافقة على رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل.

ووافق المجلس على الإحالات الواردة في الجدول.

ووافق المجلس على إحالة الخطاب الأميري وملاحظات النواب الى لجنة إعداد الرد على الخطاب وتقديم تقرير حوله.

اقتراح بالتصويت على 8 تقارير لجنة الخارجية بالاتفاقيات بتصويت واحد.

مرزوق الغانم: تكون على جدول الغد (موافقة عامة).

تكليف لجنة الداخلية والدفاع بإنجاز الاقتراحات الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة الى الجلسة 28 مارس (قانون المسيء).
موافقة عامة

تأجيل مناقشة قانون الجنسية الى مدة اسبوعين مع التصويت نداء بالاسم وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي:
الحضور 54، موافقة 29، عدم موافقة 25.

تعاد التقارير الى اللجنة وتأتي الى المجلس خلال اسبوعين.

نقترح تخصيص ساعتين من جلسة 11 ابريل 2017 لمناقشة اجراءات الحكومة بتوفير مساكن للمواطنين وتوفير وحدات سكنية للمواطنين.
موافقة عامة

● وليد الطبطبائي: أقترح ان تكون الجلسة الاسبوع المقبل في 3/14 لأنها قضية مهمة.

مرزوق الغانم: أقترح تحويل الطلبات الى لجنة الاولويات.

● فيصل الكندري: حددنا موعد الجلسة بالتنسيق لوزير الاسكان حتى يكون هناك عرض للمشروعات الحكومية الاسكانية.

لجنة الشباب والرياضة تطلب تمديد المهلة الى نهاية دور الانعقاد الحالي ليتسنى لها إعداد تقريرها بشأن القوانين الرياضية وتوافقها مع الميثاق الأولمبي وإيقاف النشاط الرياضي.

قانون الأحداث

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بشأن تعديل قانون الأحداث.

قدمت 9 اقتراحات بقوانين متطابقة تتلخص في أنه في المجلس السابق تم تغيير قانون الأحداث بتخفيض سن الحدث من 18 إلى 16 سنة، ولكن في الواقع العملي ونظرا لتقدم عدد من الأعضاء بمقترحات لزيادة سن الحدث من 16 إلى 18 سنة.

والاقتراحات جاءت لتعديل البند الخاص بسن الحدث وقامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات دعت فيها جهات متعددة من الدولة الداخلية والأوقاف والعدل والمجلس الأعلى للقضاء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وجميعها رأت رفع سن الحدث من 16 إلى 18، وبناء على ذلك وبعد دراسة المقترحات رأت اللجنة تعديل سن الحدث في كل النصوص الواردة في القانون ليكون 18 سنة.

وأخذت اللجنة بإضافة في المادة 15 بألا يعاقب الحدث بعقوبة الغرامة، لأن الغرامة تكون أكثر تشددا على الحدث وأهله.

ورأت الأقلية إبقاء سن الحدث 16 سنة لانه الأقرب الى جمهور الفقه الإسلامي.

وعدلت اللجنة تعريف الحدث المعرض للانحراف «إذا اعتاد الهروب من البيت أو المدرسة»، واضافت بند «إذا وجد الحدث بدون عائل» وكذلك عدم فرض غرامة لمعاقبة الحدث.

● علي الدقباسي: الحكومة موافقة الحين على رفع سن الحدث إلى 18 سنة، فلماذا قبل 6 أشهر لماذا جاءت بتعديله وتخفيضه إلى 16 سنة، ألا يدعو ذلك إلى القلق والتفكير، لذا ليس عندنا استقرار تشريعي ولابد أن يكون للحكومة رؤية باستقرار التشريعات.

● الشيخ محمد العبدالله: الحكومة تعمل وفق آلية محكمة، نعم قبل 6 أشهر تقدمنا بمقترح جعل سن الحدث 16 وهذا مبني على احصائيات بأن الكثير من المخالفات القانونية ترتكز فوق 16 سنة. وحينما ناقشنا قانون الحدث كان هناك نقاش حول تحديد سن الحدث وعندما طلبنا البيانات الاحصائية تبين ان كثيرا من المخالفات كانت تقع من أشخاص اعمارهم 16، 17 دون 18 إلا أن من الواضح ان هناك توجها نيابيا ومجتمعيا الى رفع سن الحدث ومن باب التعاون وافقنا على هذا التعديل ونحن منسجمون مع رأينا السابق.

● صالح عاشور: سبحان الله مغير الأحوال، قلنا ان الحكومة موقعة على اتفاقيات دولية بأن سن الحدث 18 عاما وأصدرنا قانون الطفل بأن سن الحدث 18، لكن اصرت الحكومة على تخفيض سن الحدث. وطالبناهم بمعرفة القضايا والاحصائيات ولا يوجد عندهم احصائية ولا بيانات، ولكن فرضوا هذا التوجه للاتفاقيات الدولية ولقانون الطفل والقوانين المعنية بحقوق الطفل.

وبعدما واجهت اعتراضات دولية ولجان حقوق الإنسان والجمعيات المعنية بحقوق الطفل تراجعت اليوم وتراجعها خطوة تسجل لها، والرأي الشخصي رأي لكن لا يمكن له أن يتغلب على الأعراف والقوانين المتفق عليها.

الكويت من خلال هذه الاتفاقيات دولة معروفة.

● خلف دميثير: قانون الأحداث مهم ويصلح للمجتمع الذي كثرت فيه الجريمة، وخاصة جرائم الاحداث لأنهم يستغلون في جرائم معينة فلابد من حماية مجتمعنا بالتشريعات الملائمة.

نعيش مشاكل وأوضاعا خطيرة بسبب إهمال الأسرة للحدث، فلا نجامل الحدث له سن 16 عاما وما دون وأرجو من الحكومة ان تفعل مسؤوليتها بحماية المجتمع.

● مرزوق الخليفة: تقدمت بهذا الاقتراح بعد القسم مباشرة ولكن تعطل بسبب الجدال.

هذا هاجس كبير فلا يجوز حجز الاحداث مع مجرمين ومهربي مخدرات ونحن نعالج انحرافات تشريعية سابقة.

● صفاء الهاشم: هذا تجاوب طيب من الحكومة ولا يعني أني أتعهد بعدم مساءلة أي فرد من الحكومة، سن الحدث تسبب في مشاكل كبيرة والنيابة كتبت كتابا في 2017/1/30 وقالت اني أتوقف وأمتنع عن تسلم الاطفال، تحية للدكتورة سهام الفريح التي أقرت فيه أن سن 16 يعتبر حدثا.

وزارة الداخلية ناقضت الاتفاقيات الدولية وقالت أعداد الجرائم من 7 ـ 15 سنة و7 ـ 16 سنة كلها قضايا تجمهر ومرور.

أين دور وزارة التربية والشؤون والحكومة في ايجاد نظام تربوي؟ الحكومة عدت الاطفال الذين عند 16 سنة مجرمين، هذا القانون كان سبة في الجبين.

التأسيس الحكومي للطفل ضعيف، وادخلت الحدث النظارة مع اشخاص بالغين.

وهذا التعديل خطوة موفقة من الجميع.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة الى يوم غد الساعة التاسعة صباحا.

البرغش: شكراً أمير الإنسانية ووالد الجميع

عبدالهادي العجمي

عبدالله البرغش خلال استقباله المهنئين وبجانبه ثامر السويط (أحمد علي)

قال النائب السابق عبدالله البرغش إن ثقتنا كانت وما زالت وستبقى كبيرة بالله رب العالمين ثم بأمير الإنسانية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الذي جعل الأمر تحت نظره وبتوجيهاته السامية التي أثمرت تقدما كبيرا في موضوع الجناسي، ونشكر الله سبحانه وتعالى ثم سمو أمير.

جاء ذلك خلال استقباله جموعا من المواطنين من ضمنهم عدد من النواب والمسؤولين ونواب سابقين توافدوا على ديوان آل برغش مساء أول من امس بمنطقة الرقة لتهنئته وإخوانه وعموم عائلة ال برغش بعودة الجناسي.

وقال البرغش: أتقدم بخالص الشكر إلى صاحب السمو لما صدر من سموه من كلام يثلج الصدر وخصوصا في جانبي المتواضع فلسموه مني جزيل الشكر ويبقى سموه أمير الإنسانية ووالد الجميع.

وذكر البرغش: إحقاقا للحق يقول القول المأثور: «أنزلوا الناس منازلهم» يجب ألا ننسى الجهود المثمرة التي سعت في هذا الموضوع متمثلة في رئيس وأعضاء مجلس الأمة والشكر موصول للشعب الكويتي كافة الذي وقف معنا منذ بداية هذه المحنة حتى هذا اليوم والتي كانت دعواته في السر والعلن.

وختم البرغش قائلا: حفظ الله الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.